

Distr.
GENERAL

S/26677
1 November 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



مذكرة من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٣٠٢ التي عقدها مجلس الأمن في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، فيما يتصل بنظر المجلس في بند "الحالة في أنغولا"، تلا رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (S/26644) المقدم استجابة للفقرة ٢٨ من منطوق القرار ٨٦٤ (١٩٩٣). وأحاط المجلس علما بالمحادثات الاستطلاعية الجارية في لوساكا، زامبيا، تحت رعاية الأمم المتحدة، والتي أرسلت إليها حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بوفدين. ويؤكد المجلس تأييده التام للأمين العام وممثلته الخاص في جهودهما الرامية إلى التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية للأزمة الأنغولية عن طريق التفاوض في إطار "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن. ويطلب إلى الأطراف الأنغولية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع الأمين العام وممثلته الخاص تحقيقاً لهذه الغاية.

"ويلاحظ مجلس الأمن الإجراءات التي اتخذها مؤخراً كلا الطرفين، بما فيها تخفيف شدة الأعمال العدائية، ويرى أنه من الضروري أن يتخذ الطرفان الخطوات اللازمة لاستئناف المفاوضات المباشرة للوصول إلى تسوية سلمية، وأن يتفقا دون تأخير على الطرائق اللازمة لتحقيق وقف إطلاق النار بشكل فعال وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

"ويحيط مجلس الأمن علماً بالبلاغ الصادر عن "يونيتا" في ٦ تشرين الأول/أكتوبر والمشار إليه في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء ما ذكره الأمين العام من أنه لم يحرز تقدم كاف بعد فيما يتعلق بالتنفيذ التام لاتفاقات السلم وقرارات المجلس ذات الصلة. ويطالب المجلس "يونيتا" بأن تتخذ التدابير اللازمة للامتثال لقراراته السابقة. ويعرب المجلس عن استعداده للنظر في أن يفرض على الفور مزيداً من التدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تتضمن، في جملة أمور، فرض تدابير ضد "يونيتا" تتعلق بالتجارة، وقيود على سفر الأفراد التابعين لها، في أي وقت يلاحظ فيه أن "يونيتا" لا تتعاون بحسن نية لتنفيذ وقف إطلاق النار بصورة فعالة وتنفيذ اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أو بناء على تقرير من الأمين العام في هذا الشأن.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد للتدهور الخطير في الحالة الانسانية في أنغولا. بيد أن مما يشجعه هو ما ورد في تقرير الأمين العام من أن منظومة الأمم المتحدة قد تمكنت الآن، بالعمل مع الوكالات الانسانية، من زيادة معدل توصيلها للمعونة الغوثية الى جميع أنحاء البلد زيادة كبيرة. ويرحب المجلس باستئناف تسليم شحنات الاغاثة الانسانية الى مدينتي كويتو وأوامبو. ويطلب الى الأطراف أن تتعاون تعاوناً كاملاً في ضمان توصيل المساعدات الانسانية الى جميع الأنغوليين في جميع أنحاء البلد دون وضع أية عراقيل، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة الأفراد التابعين للأمم المتحدة وغيرهم المشتركين في عمليات الإغاثة الانسانية وأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي السارية. ويشي على المجتمع الدولي لسخائه في تقديم المعونة الغوثية ويطلب أيضاً من المجتمع الدولي أن يولي بسرعة مريداً من المعونة الغوثية لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

"ويشاطر مجلس الأمن الأمين العام رأيه بأنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا أن تستجيب بسرعة لأي تقدم قد يتحقق في عملية السلم. ويشجع المجلس الأمين العام على الاضطلاع بتخطيط الطوارئ العاجل فيما يتعلق بإمكان زيادة العدد الراهن للعناصر العسكرية والطبية وعناصر الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا من أجل وزعها في حالة احراز تقدم كبير في عملية السلم. بما في ذلك الاتصال بالمساهمين المحتملين بقوات. والمجلس على استعداد لاتخاذ قرارات في المسألة في أي وقت من فترة الولاية المأذون بها بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٢).

"ويعرب مجلس الأمن من جديد عن مسأسته كذا الطرفين. لاسيما يونيتا، أشد المناشدة، التقيد بعملية السلم التي يمكن أن تؤدي الى تسوية شاملة في أنغولا على أساس "اتفاقات السلم".

"وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره النشط وسيقوم باستعراض الموقف مرة أخرى فيما يتعلق باتخاذ المزيد من التدابير، في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول/ديسمبر في سياق نظره في التقرير المقرر أن يقدمه الأمين العام بحلول ذلك التاريخ عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٢)."